

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

المسايرة مع تحاليل الشيخ الأعظم النيرة

لقد أسلفنا أن الشيخ الأعظم قد خَضَعَ لدلالة الفقرة المزبورة - و إن كنت قد ذكرت العشاء الآخرة و أنت في الركعة الأولى أو الثانية من الغداة - على المضايقة بحيث قد غَلَبَ القرينة السياقية على الظهور الاستحبابي قائلًا:

«اللهم إلا أن يقال: إن الاستحباب [1] بعيد عن السياق من جهة أن الأمر في الصحيحه بالعدول من العصر إلى الظاهر و من العشاء إلى المغرب للوجوب قطعاً (لا الاستحباب) فرفع اليد عن الظهور المتقدم (في الاستحباب) في وقت المغرب أولى (إذ ظهور السياق يستدعي الوجوب لا الاستحباب).» [2]

و أمّا سرّ تغليب السياق على الاستحباب فلأجل استظهاره لأظهريه سياق الأوامر الوجوبية على الفقرة الماضية - دخل الوقت و لم تَخُفْ فوتها -.

ولكنا في أول خطوة، سُنُّزعُ بناءً على السياق، إذ نَحْتَمِلُ بشدةً أن هذه الرواية المطولة قد تشكّلت من عدة روايات - مشتركةً الموارد و الموضوع - فاستمعها الرأوي من الإمام من خلال أسللة مُتَبَعِّنةً ثم استجمعتها ضمن حَقْل واحد، فلو تكاثرت المواقف و التساؤلات - حول موضوع واحد - لانهار الاستدلال بالسياق تماماً.

و الداعم لِمُحَتمَلَنا هو تكرر لفظة «قال» في ثنايا الرواية بحيث يُنبئنا عن تعدد المجالس و الاجتماعات حول هذه المواضيع المتقاربة، و لهذا راقب الرأوي يُكرر مقولته: «... لِكُلِّ صَلَوةٍ وَقَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ... وَقَالَ إِذَا نَسِيَتِ الظُّهُرُ...» و نماذج أخرى، وبالتالي إن هذا تكرير «قال» سيُزِّيغُ الاتصال السياقي.

ثم يَسْتَكْمِلُ الشَّيْخُ حَوَارَهُ مُسْتَنِجًا قائلًا:

«.... و (بالختام) حاصل الجواب عن هذه الصَّحِّيحة (على أهل المضايقة):

1. أن الاستدلال بها (أي بالفقرة القائلة: إذا دخل وقتها و لم يَخُفْ فوتها) مبنية على القول (النادر) بكون آخر وقت إجزاء المغرب (هو) زوال الحمرة (كي يثبت وجوب العدول إلى العصر) فإذا لم نقل بهذا (القول) سقط الاستدلال (للمضايقة) بجميع الفقرات الأربع (إذ ستثبت المواسعة حينئذ) فتأمل.» [3]

و يَبْدُو أن «تأمله» تَمْرِيضي بحيث إن الاستدلال للمضايقة لا يَرْتَهِنُ على ذاك القول الشَّاذِ بل حتَّى وفقاً للحق الشَّهِير - بأنْ نهاية أَمَدِ المغرب هو مُنْتَصَفُ اللَّيْلِ - فبإمكان أتباع المضايقة أن يَحْجَجُوا بالرواية أيضاً إذ الميزان هو قيد «و لم تَخُفْ فوتها» و لهذا لو

انتَصَفَ اللَّيلَ ثُمَّ لَمْ يَخْفِ فَوْتَ الْمَغْرِبِ لِتَوْجِّبِ الْفُورِيَّةِ وَفَقَاءِ لِذُوِّي الْمُضَايِقَةِ إِذَا إِلَمْ يَعْلَمُ الْعَدُولُ قَائِلًا: «وَلَمْ يَخْفِ فَوْتَهَا» وَالْمُفْتَرَضُ أَنَّهُ أَثْنَاءَ مِنْتَصَفِ اللَّيلِ لَمْ يَخْفِ فَوْتَ الْمَغْرِبِ فَتَلَرَّمَهُ الْمَسَارِعَةُ إِلَى الْعَدُولِ إِذْنَ، أَجْلَ لَوْ خَافَهُ لِأَكْمَلِ الْحَاضِرَةِ الْخَيِّفَةِ إِجْمَاعًا مِنْ كُلِّ الْمُسَكِّنِينَ.

2 «هَذَا مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي آخِرِ الرَّوَايَةِ «تَعْلِيَّاً» لِتَأْخِيرِ الْقَضَاءِ إِلَى ذَهَابِ الشَّعَاعِ بِـ«أَنْكَ لَسْتَ تَخَافُ فَوْتَهَا» ظَاهِرٌ فِي عَدْمِ فُورِيَّةِ الْقَضَاءِ، فَلَوْ تَمَّتْ دَلَالَةُ الْفِقَرَاتِ عَلَى التَّرْتِيبِ، فَلَا يَسْتَلِزِمُ الْفُورِيَّةُ (إِذَا لَا تَلَازِمُ بَيْنَ التَّرْتِيبِ وَالْفُورِيَّةِ) لِمَنْعِ الْإِجْمَاعِ الْمَرْكَبِ (الْمُفَرِّغُ بِهِ صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ بِأَنَّ الْمُعْتَقِدَ بِالْتَّرْتِيبِ مُعْتَقِدٌ بِالْفُورِيَّةِ وَبِالْعَكْسِ، بَيْنَمَا لَا نَمْتَلِكُ هَذَا الْإِجْمَاعَ فَالرَّوَايَةُ تَتَحدَّثُ حَوْلَ التَّرْتِيبِ لِلْفُورِيَّةِ بِلَا تَرَابِطٍ بَيْنَهُمَا).

1. بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ جَمْعَ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامِ فِي الْحُكْمِ بِالْتَّرْتِيبِ بَيْنَ الْحَاضِرَتَيْنِ وَبَيْنَ حَاضِرَةِ وَفَائِتَةِ (بِحِيثُ لَمْ يُفْكِكْ بَيْنَهُمَا فَهِيَ أَمَارَةٌ عَلَى أَنَّ مَنَاطَ التَّرْتِيبِ فِي الْكُلِّ أَمْرٌ وَاحِدٌ، فَلِيُسَرِّ فُورِيَّةُ الْقَضَاءِ - لَوْ قَلَّنَا بِهَا - دَخْلٌ فِي التَّرْتِيبِ (فَلَا تَلَازِمُ إِذْنَ) كَمَا يَزْعُمُهُ أَهْلُ الْمُضَايِقَةِ (إِذَا قَدْ تَمْحُورَ الْإِمَامُ حَوْلَ أَسَاسِ تَرْتِيبِ الصلَواتِ لَا حَوْلَ لِلْفُورِيَّةِ، فَهَذَا أَجْلٌ دَلِيلٌ عَلَى تَغَيِّيرِ مَلَكِهِمَا تَمَامًا).

2. ثُمَّ لَوْ سَلَمَ الْإِجْمَاعُ الْمَرْكَبُ (بَيْنَ الْفُورِيَّةِ وَالْتَّرْتِيبِ) كَانَ التَّعْلِيلُ الْمَذَكُورُ قَرِينَةً (صَلَبَةً) أَخْرَى عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّرْتِيبِ (إِضَافَةً إِلَى قَرِينَةِ فَضْلِيَّةِ الْمَغْرِبِ الْمَاضِيَّةِ) فَافْهَمُوهُمْ (وَدَقَّقُوا بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يُعَدُّ قَرِينَةً عَلَى التَّصْرِيفِ فِي التَّعْلِيلِ بِلِ الْعَكْسِ إِذَا التَّعْلِيلُ يُعَدُّ قَرِينَةً دَاخِلِيَّةً بَيْنَمَا الْإِجْمَاعُ يُعَدُّ قَرِينَةً خَارِجِيَّةً، وَثَانِيًّا إِنَّ ظَهُورَ كُلُّهُ التَّعْالَيْلِ رَاسِخٌ وَمُتَصَلِّبٌ جَدًّا بِحِيثُ لَا يُحْمَلُ عَلَى التَّقْيَّةِ وَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِ).

3. هَذَا مَعَ أَنَّ الْخَبَرَ مُشَتَّمٌ عَلَى بَعْضِ الْأَحْكَامِ الْمُخَالِفَةِ لِلْإِجْمَاعِ: مُثَلُ الْعَدُولِ عَنِ الْلَّاحِقَةِ إِلَى السَّابِقَةِ بَعْدِ الْفَرَاغِ عَنْهَا (حِينَمَا قَالَ: «إِذَا نَسِيَتِ الظُّهُورَ حَتَّى صَلَّيَتِ الْعَصْرَ فَذَكَرْتَهَا وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَ فَرَاغِكَ فَأَنْوِهَا الْأُولَى ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ») وَمُثَلِّ النَّهْيِ عَنِ الْقَضَاءِ إِلَّا بَعْدِ ذَهَابِ شَعَاعِ الشَّمْسِ (حِينَمَا قَالَ: أَيُّهُمَا نَكَرْتَ فَلَا تُصِلِّهِمَا إِلَّا بَعْدَ شُعَاعِ الشَّمْسِ) [4].

[1] فِي «نَّ» وَ«عَ» وَ«رَ»: اللَّهُمَّ إِلَّا اسْتِحْبَابٌ.

[2] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة و المضايق). قم، ص342 مجمع الفكر الإسلامي.

[3] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة و المضايق). ص342 قم، مجمع الفكر الإسلامي.

[4] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة و المضايق). ص343 قم - ایران: مجمع الفكر الإسلامي.